وكون القاعدة عندهم اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف عنده اثنى عشر لانه جعل
أي وان منها لانه لا وجه للتوجيه بين أي وان اذ ان لم يصرح الا بأي فيها وذكره السيد السند انها عنده احد
عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم التعرض به في باب الانشاء
ايضا يوجب اهمال الفن لما يهم **واما الفصل** اي ما يسميه نحاة البصرة فصلا وغيرهم
عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على معنى فيه هو كونه متميزا بالمسند متوقوا من
اللبس به وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه بخبر ثابت وعنه مندوحة وكون الفوائد
مصادر لا يجديه مثل هذا التكلف والاصح انه على صيغة المرفوع المتصل وليس ضميرا • وقول
الشارح ضمير الفصل مرجوح • وما ذكره النحاة من انه وضع للفصل بين الخبر والنعت يستدعي
جعله من احوال المسند اليه • كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف الجر يعني يقتضي
جعله حالا له الا انه لما كان العمدة في الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم عليه وما عداه متطفل
بين يديه كان الاولى ارجاع الحال اليه ما لم يفض الى مزيد تكلف وح لا يبعد ان يجعل الفصل
لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله **فلتخصيصه بالمسند** مع ان فائدته التي لا تنفك
عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن في الكلام ما يفيد سواه وقد لا يكون
اذ لما في الخبر المعرف بتعريف الجنس لانه لافادة تأكيد الحكم من احوال الاسناد وعلى انه في ثبوت
القصر معه اذا لم يكن ما يفيده سواه تردد • وقال الشارح في شرح الكشاف افادة القصر
انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو ومما الخبر فيه نكرة ولا خلاف بين المحقق
والسكاكي حيث قال انه لتخصيص المسند بالمسند اليه الا في العبارة فان الباء في صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال الاول عربيا وغالبا
والثاني عرفيا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا
مشهورا قريبا بالحقيقة العرفية في التمييز او متضمنا بمعنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى
التمييز اي الفصل لتمييز المسند اليه مختصا بالمسند اليه فعدول المص عن عبارة المفتاح الى
ما هو العرفي في الغالب لا يستحق لان في وجه والى ما هو الظاهر في كونه حالا للمسند اليه في وجه وليس لك
ان تقول انه قد يكون لقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره المحقق وقد
يكون لقصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذي ذكره المفتاح لا فاقصر المسند اليه
على المسند في المثال المذكور من توقف المسند اليه على نحو قولك المنطلق زيد وكون الفصل لغير ثابت

وانما هو

وانما هو مما وجهه بعض من عبارة الكشاف في تفسير اولئك هم المفلحون ولكونه بيانه مطلقا متعلقا
بمقام آخر لو بسطنا الكلام فيه لتسامون • ولقد سمعتم نبذا منه في بحث التعريف باللام ان
كنتم لما يهمكم تحفظون **واما تقديمه** اي تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء الكلام فيشتمل تقديم
الفاعل على المفعول والتقديم اولى من تقديره على المسند موافقا للمفتاح لجريان اكثر النكات فيه
وبين قوله في احوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على بعض الى اخره عموم من وجه ففي
ترك المص قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ فتقدير الشارح على المسند تفويت لما قصده
المص والتقديم يقتضي وجوده الا على صفة التقدم وذلك بان يكون حقه المقام المتأخر اما على
الصفة التي هو الآن عليه كتقديم المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام المتأخر واما على صفة
اخرى لو وجد متأخرا لكان على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه بجعله مبتدأ اذ لو جعلت فاعلا
كان حقه المقام المتأخر والاشبه باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شانه انه
كان متأخرا فغير الى التقديم لكون حقه ان يكون متأخرا • والقسم الثاني في ان ما يسمى تقديما لانه
اوجد مقدما لا انه غير من التأخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التأخير باعتبار
نحو زيد انسان مقدما ما يسمى تقديما بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف ان التقديم انما
يوصف به المزال لا القار في مكانه مع ان كثيرا منه اطلاق التقديم على القار ونظيره صغر فان صغر
الجسم معناه جعل الكبير صغيرا وقولهم صغر الله جسم البعوضة معناه اوجده صغيرا وضعوا
الامكان موضع الفعل فكما ان التصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في عرف ارباب
الفن في غير الاول وتقديم المسند اليه من القسم المجازي كما ان تقديم المفعول على الفاعل او على الفعل
من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي مطلقا فيكون
استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل فيما يقتصر على المجازي في المعنى المجازي وفيما يقتصر
على الحقيقي في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند **فلكون ذكره** اي المسند اليه **اهم** من ذكر باقي اجزاء
الكلام لا من ذكر المسند فانه قاصر كما وضح ولا من الحذف فانه ح يكون مرجحا للذكر على الحذف لا التقديم
على غيره ومعنى كون ذكره اهم ان العناية بذكره اتم من العناية بذكر غيره • ومن البين ان لا جهة للتقديم فعلا
الا كون العناية بالمتقدم اكثر • والاهتمام باذفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون
التقديم للاهتمام بينه مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال

Copyright © King Saud University